قانون المكوّن المحلّي وفرص التوطين الصناعي في نيجيريا(١)

د. جميل حلمي عبد الواحد

دكتوراه في الاقتصاد (جامعة القاهرة)، ومستشار اقتصادي

(١) هذا البحث جزء من رسالة الدكتوراه التي قام بإعدادها الباحث بعنوان: (دور قطاع النفط في توطين الصناعات الهندسية المغذية في نيجيريا منذ عام ١٩٩٠م)، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٢-٢٠١٤م)..

مع انتهاء الحرب الأهلية في نيجيريا عام ١٩٧٠م أصبح قطاع النفط مكوّناً مهمّاً في الاقتصاد النيجيري، وتجلّى ذلك بصورةٍ واضحةٍ مع انضمام نيجيريا في العام نفسه لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ولتعلن رسميّاً انضمامها لنادي أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، وتلا ذلك إنشاء شركة الزيت القومية النيجيرية (NNOC)، والتي أصبح مسمّاها عام ١٩٧٧م: (شركة النفط القومية النيجيرية NNPC)، وهي تهيمن على إدارة قطاع النفط وإنتاجه في نيجيريا في الوقت الحالي.

مقدمة:

وفقاً لأحدث البيانات (٢٠١٥م) تحتل نيجيريا المركز العاشر عالميّاً في احتياطي البترول[١]، كما تحتل أيضاً المركز الثاني عشر عالميّاً في إنتاج البترول الخام[٢]، وتحتل أيضاً المركز التاسع عالميّاً في احتياطيّ الغاز الطبيعي، والمركز الأول على المستوى الإفريقي[٣]، ومن حيث إنتاج الغاز الطبيعيّ: تحتل المركز الثاني والعشرين عالميّاً.

كلّ هذه المؤشرات جعلت قطاع النفط والغاز في نيجيريا هو المحرك الأساسيّ للتنمية الاقتصادية، حيث يساهم بنسبة تزيد عن ٧٤٪ من إجمالي الإيرادات، وتشكّل صادراته نحو ٧٢٪ من إجمالي صادرات نيجيريا.

ونظراً لأنّ قطاع النفط والغاز من القطاعات كثيفة رأس المال؛ فإنه يؤدي دوراً محدوداً في تشغيل العمالة الوطنية، حيث لا تتجاوز نسبة العاملين في قطاع النفط ١٪ من إجمالي العاملين في نيجيريا في جميع القطاعات.

وتتلخص المشكلة الرئيسة التي تعانيها العديد من الدول النفطية، وبخاصّة الدول النامية، في أنّ قطاع النفط والغاز قطاعٌ كثيف الاستهلاك لرأس المال، ويعتمد على مكوّنات صناعية ذات مكوّنٍ تكنولوجيٍّ عالٍ في تسيير أعماله ونشاطاته، ونظراً لعدم توفّر الطاقات الإنتاجية الصناعية المحلية في معظم الدول النامية؛ يتم الاعتماد على الاستيراد، ومن ثمّ فإنّ النسبة الأكبر من عوائد هذا القطاع يتمّ دفعها إلى الشركات الأجنبية، وذلك مقابل خدمات التصنيع، والإنشاءات الهندسية، والتصميمات الهندسية، والدراسات الفنية، ومن ثمّ فإنّ عائد قطاع النفط يتمّ تحويله إلى خارج البلاد مرةً أخرى دون الاستفادة منه في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن اعتبار ذلك وجهاً واضحاً لما أسماه سمير أمين وغيره من المفكرين: «تحويل فائض القيمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة»!

ومن خلال نظرة متعمّقة لحالة الاقتصاد النيجيري نجده يعاني أعراض ما يُسمّى: «المرض الهولندي» Dutch Disease، حيث يوجد اعتمادٌ كبيرٌ على قطاع النفط؛ دون الاستفادة منه في تنمية غيره من القطاعات

(١) وذلك بحجم احتياطيٍّ يبلغ ٣٧.١٤ مليار برميل، وبما يشكّل نسبة ٢,٣٪ من الاحتياطي العالمي للبترول.
مقال: أعلى ١٠ دول من حيث حجم احتياطي النفط في العالم، صحيفة: Business insider Aastalia - 22 Jul 2015.

(٢) وذلك بحجم إنتاج يوميٍّ يبلغ ٢٤٥٧ ألف برميل، وبما يشكّل نسبة ٢,٩٪ من الإنتاج العالميّ للبترول.

(٣) وذلك بحجم احتياطيٍّ بلغ ٥,١ تريليونات متر مكعب، وبما يشكّل نسبة ٢,٥٪ من الاحتياطيّ العالميّ البالغ ٢٠٨,٤ تريليون متر مكعب.

المغذيـــة من خلال تدعيـــم «الروابط الخلفية» Backward Linkages، والتـــي مـــن أهمّها القطـــاع الصناعـــيّ، وبخاصـــةٍ ذات المكـــوّن التكنولوجـــيّ العاليّ والمتوســـط، أو ما يمكن تسميته: «قطاع الصناعات الهندسية المغذية».

وقد انتبهـــت الحكومة النيجيريـــة مؤخّراً إلى ضـــرورةٍ تحقيق نهضة اقتصادية شـــاملة؛ بالاعتمـــاد على القوى الشـــرائية لقطاع النفط والغاز، وتجسّد ذلك بوضوح في إصدار الرئيس النيجيـــري جوناثان في أبريـــل ٢٠١١م: (قانون المكوّن المحلي النيجيري)[١]، الأمر الذي جعل نيجيريا تتصدر دول العالـــم النفطية من حيث إصـــدار سياســـات واضحة وملزمـــة للتوطين الصناعي.

المحـــور الأول: التحليل الرباعـــي لقانون المكوّن المحلي:

يتكوّن هذا القانون من ثلاثة أجزاء، تتضمن ١٠٧ مـــادة، كما يتضمّن ملحقـــاً تمّ من خلاله النصّ على نســـب المكوّن المحلـــيّ التي يجب أن تلتزم بها شركات النفط والغاز في نيجيريا[٢] في مشـــتريات جميع الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها.

وبشـــكلٍ عامٍّ فإنّ هذا القانـــون يهدف إلى توطين الصناعات المغذية لقطاع صناعة النفط والغاز.

أولاً: نقاط القوة في قانون المكوّن المحلّي:

١ - منـح الشـركات النيجيريـة الأفضلية الأولى:

- منح القانون الشركات النيجيرية الأفضلية الأولى عند منح تراخيص تشـــغيل حقول النفط أو تراخيـــص نقـــل النفط، وفي كلّ المشـــاريع المتعلقة بقطاع النفط والغاز، والتي يتمّ طرحها فـــي نيجيريـــا، وبحيث يتمّ منـــح أفضلية أولى للشـــركات المحلية[٣] التي تمتلـــك: المعدات، والعمالة المحلية، والمَقْدِرة على تنفيذ الخدمات المطلوبة أو تصنيع السلع المطلوبة.

- نصّ القانون بشـــكلٍ واضحٍ على نســـب المكـــوّن المحلـــيّ التي يجب الالتـــزام بها في مشتريات قطاع النفط والغاز.

- ألـــزم القانونُ جميعَ الشـــركات ومطوري المشـــاريع بالاهتمام بموضوع المكوّن المحليّ عند تقييم العطـــاءات المقدَّمة في المناقصات المطروحة، وبحيث يتمّ ترسية العطاء على أعلى الشركات تطبيقاً لنسبة المكوّن المحلي.

- أكـــد القانون عدم الاعتمـــاد على قاعدة الســـعر الأقلّ عند تقييم العطـــاءات، خصوصاً في حالة توّفر شـــركة محلية قادرة على تنفيذ المشـــاريع أو توريـــد الصناعـــات والخدمات المطلوبة.

٢ - توفير آليات التمويل:

- الاحتفاظ بنسبة ١٠٪ من إيرادات تشغيل

(١) قامت العديد من دول العالم النفطية باتباع سياسات جادة للتوطين، نتج عنها زيادة نسبة المكوّنات المحلية في مشتريات قطاع النفط والغاز إلى نسبٍ مرتفعة، مثل النرويج، وتُعرف هذه السياسات باسم: «سياسات المكوّن المحلي» Local Content Policies، فوفقاً لأحدث البيانات المنشورة عن البنك الدولي: تبلغ نسبة المكوّن المحليّ في المشتريات السلعية والخدمية لشركة النفط القومية في النرويج Stat oil Hydro ASA نحو ٨٦٪.

(٢) يُقصد بالمشغلين الملزمين بتطبيق هذا القانون كلٌّ من: شركة النفط القومية النيجيرية، وفروعها، وشركائها، وأية شركات محلية أو أجنبية تعمل في قطاع النفط والغاز في نيجيريا تحت مظلة أي ترتيبات واتفاقيات بترولية.

(٣) يُقصد بالشركات المحلية أو الموردين المحليين - وفقاً لهذا القانون -: تلك الشركات التي تمّ تأسيسها وتسجيلها داخل نيجيريا بالتوافق مع قانون الشركات النيجيري، والتي يملك المواطنون فيها ما يزيد عن نسبة ٥١٪ من حصص الملكية.

نشاط النفط في البنوك النيجيرية: ألزم القانون كلّاً من المشـــغلين والمقاولين ومقاولي الباطن بالاحتفاظ بنسبة ١٠٪ على الأقلّ من إيراداتهم، التـــي يتحصّلون عليها من أعمالهم في نيجيريا، في حسابهم في أحد البنوك المحلية.

– تأســـيس صندوق تنمية المكوّن المحليّ النيجيري: نصّ القانون على تأســـيس صندوق لتنمية المكوّن المحلـــيّ؛ بهدف تمويل عمليات تطويـــر الصناعة المحلية، وبحيـــث يتمّ تمويله من عائد خصم نســـبة ١٪ من قيمة كلّ عقد يتمّ ترســـيته على أي شـــركة في نشاط استكشاف النفط والغاز واســـتخراجهما، وبحيث يتمّ وضع هذه المبالغ في صندوقٍ يهدف إلى تنمية توطين الصناعة.

٣ – النصّ على توطين صناعات اللحام:

ألزم القانون جميع مشغلي أو متعهدي تنفيذ مشـــاريع في قطاع النفط والغـــاز في نيجيريا؛ بتنفيـــذ جميع عمليات التصنيـــع واللحام داخل نيجيريا، وبما يشـــكّل دعماً قوياً لهذه الأنشطة الصناعية.

٤ – ضمان توفير المعلومات والشفافية في المعاملات:

– تأسيس ســـوق إلكترونية للموردين: تعمل على تسهيل إجراء التعاملات المطلوبة من أجل توريد الســـلع والخدمات لشركات النفط، وتتبع أداء تنفيذ قانون المكوّن المحلي.

– تأسيس منتدى استشاريٍّ للمكوّن المحلي: بهدف توفيـــر المعلومات ومشـــاركتها، وتعزيز التعاون بيـــن القطاع الصناعـــيّ وقطاع النفط والغاز، فيما يخصّ المشـــروعات المســـتقبلية والطاقات الإنتاجية المحلية.

٥ – تفعيل قانون الملاحة وتوطين أنشطة الملاحة البحرية:

أكد القانون تفعيل نصوص قانون الملاحة، وذلك فيما يخصّ الموضوعات المتعلقة بتطوير المكوّن المحلي، ويشكّل ذلك عوامل قوة للقانون فيما يتعلق بمراعاة شمولية النطاق.

٦ – التأكيد على توطين وتدريب العمالة:

أعطـــى القانـــون موضوع تشـــغيل العمالة الوطنية وتأهيلها وتدريبها اهتماماً كبيراً، وألزم الشركات العاملة بقطاع النفط والغاز بذلك.

٧ – ضمان نقل التكنولوجيا:

ألزم القانون المشغلين بإعداد برامج محفزات تهدف الى دعم وتسهيل نقل التكنولوجيا، وتشجيع إنشاء شراكات وتحالفات مع الشركات النيجيرية لتهيئة المناخ المناسب لهم على نقل التكنولوجيا.

٨ – توفر الإطار المؤسّسي الداعم للتوطين:

نصّ القانون على إنشاء كلٍّ من: هيئة تنمية المكوّن المحلي، وســـوق إلكترونيـــة للموردين، ونظام التأهيل المشترك، والمنتدى الاستشاري للمحتـــوى المحلّـــي، وصندوق تنميـــة المكوّن المحلّي، ويعدّ توفير هذه المؤسســـات من أهمّ عوامل تشجيع التوطين الصناعي.

انتبهت الحكومة النيجيرية إلى ضرورة تحقيق نهضة اقتصادية شاملة تجسد ذلك في إصدار قانون المكوّن المحلي النيجيري

٩ - ضمان الرقابة والمتابعة:

ألــزم القانون الشــركات العاملة في قطاع النفط والغاز بإعداد خطّة سنوية للمكوّن المحليّ قبــل إجراء المناقصات، وإعــداد جدولٍ زمنيٍّ للفــرص الوظيفية المســتقبلية، وخطة للبحث والتطوير ونقــل التكنولوجيا، وتقارير دورية عن التوطين، بحيث يتم تقديمها لهيئة تنمية المكوّن المحلّي التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها.

١٠ - منح محفـزات إضافية لتشجيع التوطين الصناعي:

أعطى القانون الحقّ لوزير الموارد النفطية (البترول) في منــح محفزات إضافية (ضريبية ومالية) لتشــجيع الاستثمار في القطاعات ذات الفجوة الإنتاجية، وذلك بعد التشاور مع الأجهزة الحكومية المعنية.

ثانياً: نقاط الضعف التي تضمّنها قانون المكوّن المحلّي:

١ - فرض غرامات على عدم الالتزام بنصوص القانون في ضوء ضعف القدرات الصناعية الحالية:

بالرغم مــن القوة الملزمة لذلك فإنه من المتوقّــع أن يواجه قطاع النفط مشــكلاتٍ بســبب ضعف القــدرات الإنتاجية المحلية؛ خصوصاً في الســنوات الأولــى من تطبيق القانــون، كمــا أنّ القانون لم يحــدّد الجهة صاحبة الصلاحية في التحقيق في ذلك، كما أنه لم يتمّ النــصّ على الإجراءات التي تثبت إدانة إحدى المنشآت.

٢ - إلـزام المشغلين بتأسيس وحدات إنتاجية لتصنيع بدائل الواردات:

بالرغم من أهمية هذا القانون؛ فإنه ســيتم وفقاً لذلك إرغام المشــغلين على الاستثمار في أنشطةٍ ليست مرتبطة بشكلٍ أساسيٍّ بأعمالهم الرئيسة، مما يزيد من درجة المخاطرة، ويعتمد ذلك على حزمة المحفزات المقدمة.

٣ - الدفـع المقـدم للمستحقـات المالية:

لم يلــزم القانــون الشــركات العاملة في قطاع النفط بدفع دفعة مقدمة من مســتحقات الشــركات الموردة المحلية؛ تشــجيعاً لها على ســرعة الإنتاج، وتســليم المنتجــات، وتقديم الخدمات في الأوقات المتفق عليها.

٤ - التدريب والتأهيل:

أكد القانــون أهمية تدريب العمالة المحلية وتأهيلها، غير أنه لم يحدّد الجهة التي ستتولى عملية التدريب.

ثالثاً: الفرص التي يوفرها قانون المكوّن المحلّي:

١ - إمكانية استفادة الاقتصاد النيجيريّ من جزءٍ كبيرٍ من عوائد قطاع النفط والغاز التي كان يتمّ إنفاقها على الســلع والخدمات المستوردة، وتقدّر بنحو ١٦,٨ مليار دولار سنويّاً.

٢ - إتاحــة الفرصــة لتوطين ٢٢ نشــاطاً صناعيّــاً، و ٢٥٧ نشــاطاً خدميّــاً، مرتبطــة بمشتريات أنشطة قطاع النفط والغاز.

٣ - توطين جميــع صناعات اللحام، وهو مــا يعطي فرصة لتأســيس صناعات محلية في هذا المجال، تلبّي متطلبات قطاع النفط والغاز.

٤ - توفير التمويل المناسب أمام القطاع الصناعيّ المحلّي، ومن ثمّ دعم المنشــآت الصغيرة والمتوســطة، ودعم جهود توسعة المشــاريع القائمــة، من خــلال صندوق تنمية المكوّن المحليّ أو مؤسسات التمويل الأخرى.

٥ - يضمن القانــون توفير المعلومات حول

الفرص الاستثمارية المستقبلية، وبما يتيح المجال أمام القطاعات الإنتاجية الوطنية للاستعداد.

٦ – زيادة فرص الاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية، وذلك من خلال الشراكة التي سيحرص عليها المستثمرون الأجانب للاستفادة من الفرص التي وفّرها القانون.

٧ – توطين الصناعات البحرية، وهو ما يوفّر فرصاً واسعةً أمام المستثمرين النيجيريين في هذا القطاع.

٨ – زيادة الفرص الوظيفية والتدريبية المتوفرة أمام الشباب النيجيري، وبما يوفّر مجالاً واسعاً لتمكين العمالة النيجيرية تقنياً للإحلال محلّ العمالة والخبرات الأجنبية، والمساهمة في حلّ مشكلة البطالة التي تتزايد باستمرار.

٩ – توفير المناخ المشجّع على البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحديث القطاع الصناعي وتعزيز قدراته التنافسية.

رابعاً: التحديات التي تواجه الاستفادة من قانون المكوّن المحلّي:

١ – الطبيعة المتقلبة لقطاع النفط: نتيجة تقلّب الأسعار والإنتاج، وطول فترة استرداد عوائد الاستثمار.

٢ – قدرة الطاقات الإنتاجية المحلية على النمو بشكلٍ يواكب طلب قطاع النفط والغاز: تشكّل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية، كما أعطى القانون السلطة لوزير الموارد النفطية في الموافقة على الاستمرار في الاستيراد بعد مرور ثلاث سنوات من بدء تطبيق القانون، وتعدّ هذه المدة غير كافيةٍ لإحداث نقلةٍ جوهريةٍ في هياكل الإنتاج لتتمكن من الإحلال محلّ الواردات.

يهدف القانون إلى توطين الصناعات المغذية القطاع صناعة النفط والغاز

٣ – القدرة على توفير التمويل اللازم: خصوصاً مع ارتفاع تكلفة الاقتراض، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الأجنبي، وبما يؤثر في تنافسية الإنتاج المحليّ مقارنة بالواردات الأجنبية.

٤ – القدرة على سدّ فجوة الموارد البشرية، وصعوبة إيجاد نوعٍ من التوافق السريع بين مخرجات سوق العمل ومتطلبات قطاع النفط والغاز.

٥ – المواصفات والجودة: حتى تتمّ الاستفادة من الفرص التي وفّرها قانون المكوّن المحلي فلابدّ أن يكون الإنتاج المحليّ متوافقاً مع المعايير والمواصفات الدولية، وهذا التوافق يحتاج إلى فترات زمنية طويلة؛ بما يمكن أن يحول دون الاستفادة السريعة من الفرص التي وفّرها القانون.

٦ – قلة جهات الاعتماد المحلية: حيث يقلّ عدد الهيئات المحلية المتخصّصة في اعتماد المواصفات والمقاييس.

٧ – النظام التعليمي: يحتاج إلى إعادة تطوير وتأهيل المدارس ومراكز التدريب المتخصصة في المجالات الهندسية والفنية، للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في قطاع النفط.

٨ – مستوى البنية التحتية: خصوصاً مدى القدرة على توفير مصادر الطاقة اللازمة للصناعة.

٩ – توفر المواد الخام المحلية: خصوصاً في ظلّ ارتفاع التعريفات الجمركية على واردات المواد الخام اللازمة للتصنيع.

١٠ – التزامات نيجيريا في إطار منظمة التجارة العالمية: فهناك قضايا مرفوعة حاليّاً في المنظمة ضدّ قوانين مشابهة قامت بها كندا وإندونيسيا، ومن المتوقع رفع قضية ضدّ قانون المكوّن المحلّي النيجيري.

١١ – معارضة شركات النفط لهذا القانون: لصعوبة الالتزام بنصوصه، ويذكر أنه قد تمّ تأجيل المفاوضات حول جولة منح التراخيص الجديدة لشركات النفط انتظاراً لوضوح رؤية الحكومة حول كيفية تطبيق القانون، وقد نتج عن ذلك تأجيل دخول ٥٠ مليار دولار استثمارات أجنبية للسوق النيجيري[١].

١٢ – تقييد حرية تحويل عوائد الاستثمار (تأثر الاستثمارات الأجنبية):

نصّ القانون على ضرورة قيام كلٍّ من المشغلين والمقاولين ومقاولي الباطن بالاحتفاظ بنسبة ١٠٪ من الإيرادات في البنوك المحلية، يُضاف لذلك منح الاستفادة من القانون للشركات التي يمتلك المواطنون نسبة ٥١٪ من أصولها، ويتعارض ذلك مع نظام الاستثمار الأجنبيّ الذي يؤكد ضمان تحويل عوائد الاستثمار كاملة، مما قد ينتج عنه نشوء العديد من منازعات الاستثمار، ويخلق مناخاً غير مشجّع للاستثمار الأجنبي، كما أنه بالرغم من الأثر الإيجابي لتحصيل نسبة ١٪ من قيمة العقود، ومنح أولوية للمورّدين المحليين بأفضلية سعرية بنحو ١٠٪، فإنّ من شأن ذلك رفع تكلفة التعاقد، وبما يمكن أن يؤثر في التدفقات الاستثمارية مقارنةً بالدول النفطية الأخرى ذات التكلفة الأقل.

المحور الثاني: الآثار المتوقعة لقانون المكوّن المحليّ:

من المتوقّع أن ينتج عن قانون المكوّن المحليّ في نيجيريا العديد من الفوائد بالنسبة للعديد من مكونات الاقتصاد النيجيري، ومن أهمها:

أولاً: تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية:

تتوقع وزارة الموارد النفطية النيجيرية (البترول) وصول الاستثمارات الجديدة التي سيتمّ ضخها في الاقتصاد النيجيري، خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ القانون، إلى نحو ١٥٠ مليار دولار، كما تتوقع زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية الموجّهة نحو قطاع الصناعات المغذية لأعمال النفط والغاز.

ثانياً: زيادة فرص التمويل للقطاعات الإنتاجية الوطنية:

تقدّر الحكومة النيجيرية حجم الإنفاق في قطاع النفط خلال السنوات العشر القادمة (٢٠١٢م – ٢٠٢٢م) بنحو ١٦٨ مليار دولار، أي بما يشكّل في المتوسط نحو ١٦,٨ مليار دولار سنويّاً، (انظر: جدول (١)).

جدول رقم (١):

التوزيع النسبيّ للنفقات الرأسمالية السنوية المتوقعة لقطاع النفط والغاز خلال السنوات العشر القادمة

(١) Price Waterhouse Cooper (PWC), Africa Oil and Gas Review, June 2013, P 34.

النشاط	حجم الإنفاق (مليار دولار)	التوزيع النسبي (٪)
المشتريات	١٠,٧	٦٤
الخدمات الفنية	١,٤	٨
تصنيع الوحدات الشاملة	٢	١٢
الخدمات الهندسية	٢	١٢
البحوث والتطوير	٠,٧	٤
الإجمالي	١٦,٨	١٠٠

Source: Nigerian Content Development and Monitoring Board، "Leveraging Nigerian Content for Greater Opportunities"، APaper Presented at PETAN OTC Panel Session، 2012.

بالنظر إلى قانون المكــوّن المحلي الذي نــصّ علــى خصم ١٪ مــن قيمــة كلّ عقدٍ، وإيداعها في صنــدوق تنمية المكوّن المحلّي، فمن المتوقع أن تنمو موارد هذا الصندوق في المتوسط بنحو ١٦٨ مليون دولار سنويّاً، ومن المتوقّع أن يوفّر ذلك فرص تمويلٍ كبيرةٍ أمام القطاع الصناعي في نيجيريا، ويتضح ذلك من تقديرات الجدول (٢).

جدول رقم (٢):

تقدير حجم الموارد السنوية لصندوق تنمية المكوّن المحلي

البيان	القيمة
الإنفاق السنوي (مليار دولار)	١٦,٨
نصيب صندوق تنمية المكوّن المحلي	١٪
حجم الموارد السنوية للصندوق (مليون دولار)	١٦٨

ثالثاً: زيادة فرص العمل:

يقدّر مجلس تنمية المكوّن المحليّ حجم رؤوس الأموال التي تمّ إنفاقها على مشتريات قطاع النفط من خارج نيجيريا، خلال الفترة من عام ١٩٧٦م وحتى عام ٢٠٠٦م (ثلاثين عاماً)، أي حتى بداية تطبيق سياسة المكوّن المحليّ في نيجيريا، بنحو ٣٨٠ مليار دولار، وهذه الأرقام توضّح حجم الفرص الضائعة على الاقتصاد النيجيري طوال تلك الفترة، فوفقاً لتقديرات مجلس تنمية المكوّن المحليّ؛ فإنّ ذلك قد أضاع على نيجيريا فرص تشغيل ٢ مليون عامل نيجيري، وبما يعني أنّ كلّ مليار دولار يتمّ إنفاقها على قطاع النفط والغاز توفّر ٥٢٦٣ فرصة عمل[١].

وبتطبيق هذه النتائج على النفقات المتوقعة خلال الأعوام الثلاثين القادمة (جدول رقم ٣)، والمقدّرة بنحو ١٦,٨ مليار دولار سنوياً، تستهدف الحكومة شراء نسبة ٦٥٪ منها من السوق النيجيري، أي ما يبلغ نحو ١١,٧٦ مليار دولار سنوياً، ووفقاً لتقديرات الجدول رقم (٣)؛ فمن المتوقع أن ينتج عن هذه النفقات المحلية توفير ما يزيد عن ٥٧٤٧٢ فرصة عملٍ سنوياً، وبما يبلغ نحو ٥٧٤ ألف فرصة عملٍ خلال عشر سنوات.

جدول رقم (٣):
تقدير فرص العمل المتوقع توفيرها سنوياً نتيجة قانون المكوّن المحلّي

البيان	حجم الإنفاق
الإنفاق السنوي (مليار دولار)	١٦,٨
نسبة المشتريات المحلية المخططة (٪)	٧٠٪
قيمة المشتريات المحلية المقدرة (مليار دولار)	١٠,٩٢
فرص العمل الناتجة عن كلّ مليار دولار (فرصة عمل)	٥٢٦٣
إجمالي فرص العمل المتوقع توفيرها سنوياً	٥٧٤٧٢

رابعاً: انخفاض فاتورة الواردات الصناعية:

من المتوقع أن ينتج عن إلزام الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز بنسب مكوّن محليٍّ معينة في مشترياتها انخفاض واردات نيجيريا من هذه البنود، حيث إنّ المتوسط الذي قدّرته الدراسات لنسبة المكوّن المحلّيّ أن تبلغ عام ٢٠٠٩م – قبل إصدار القانون – نحو ١٤٪[٢]، وذلك مقارنةً بمتوسط يبلغ ٧٠٪ وفقاً للنسب التي نصّ عليها القانون، ومن ثمّ فإنّ زيادة الاعتماد على المشتريات الصناعية المحلية سوف ينتج عنها الإحلال محلّ الواردات، وبما ينتج عنه انخفاض فاتورة الواردات النيجيرية.

خامساً: تقدير أثر قانون المكوّن المحلّي في توطين الصناعات الهندسية المغذية:

(١) Nigerian Content Development and Monitoring Board, "Leveraging Nigerian Content for Greater Opportunities", APaper Presented at PETAN OTC Panel Session, 12-2012, PP 5.

(٢) UNCTAD, "Creating Local Linkages by Empowering Indigenous Entrepreneurs",2006, P 65.

١ – منهجية التقدير:

يمكن تقدير أثر قيام قانون المكوّن المحليّ بإلزام شركات النفط بشـــراء نسبٍ محددةٍ من جملة مشـــترياتها السنوية من المصانع المحلية على خلق صناعات وطنية، تحلّ محلّ الواردات، وذلك من خلال مؤشّر التوطين الصناعي Local Content Index الذي يقوم على الافتراضين الآتيين:

– التطبيـــق الكامل لنســـب المكوّن المحليّ التي نصّ عليها القانون.

– قدرة الصناعـــات الوطنية على الإحلال محلّ الواردات.

يمكن حســـاب مؤشر التوطين الصناعي من خلال المعادلة رقم (١) الآتية: حيث إنّ:

i:	الصناعات الهندسية المغذية.
P:	متوسط الإنفاق السنوي على مشتريات الصناعات الهندسية المغذية.
LCR:	نسب المكوّن المحليّ التي نصّ عليها قانون المكوّن المحليّ النيجيري.

– تجهيز البيانات:

تقـــدّر الحكومة النيجيريـــة حجم الإنفاق الســـنوي لقطاع النفط والغاز على مشـــتريات كلٍّ من: «المواد، ومتطلبـــات تصنيع الوحدات الشـــاملة»، وهي التـــي تتضمـــن الصناعات الهندســـية المغذية، بنحـــو ١٢,٧ مليار دولار سنويّاً، وسوف يتم الاعتماد على هذه البيانات كأســـاسٍ لتقدير حجـــم التوطيـــن الصناعي المتوقّع.

جدول رقم (٤):

الإنفاق الســـنوي لقطاع النفط والغاز على مشتريات الصناعات الهندسية المغذية

النشاط	حجم الإنفاق (مليار دولار)	التوزيع النسبي (٪)
مشتريات المواد	١٠,٧	٨٤
تصنيع الوحدات الشاملة	٢	١٦
الإجمالي	١٢,٧	١٠٠

Source: Nigerian Content Development and Monitoring Board, "Leveraging Nigerian Content for Greater Opportunities", APaper Presented at PETAN OTC Panel Session, 2012.

٣ – حســـاب مؤشـــر التوطيـــن Local Content Index:

مـــن المتوقع أن يتم توطين مشـــتريات من الصناعات الهندسية المغذية بما يزيد عن ٨,٨ مليارات دولار سنويّاً، تتركز النسبة الأكبر منها في مشتريات المواد بنسبة ٨٤٪.

جدول رقم (٥):

فرص توطين الصناعات الهندسية المغذية المقدرة سنويّاً

النشاط	نسب المكون المحلي (٪)	حجم الإنفاق (مليار دولار)	حجم التوطين الصناعي (مليار دولار)
مشتريات المواد	٦٨,٧٥	١٠,٧	٧,٣٥٦
تصنيع الوحدات الشاملة	٧٢,٥	٢	١,٤٥
الإجمالي	٧٠	١٢,٧	٨,٨

المحور الثالث: الآثـار المتوقعة لقانون المكوّن المحلّيّ على المسلمين في نيجيريا:

لم يفـــرّق قانـــون المكـــوّن المحلـــيّ بين المواطنين حســـب أديانهم أو انتماءاتهم؛ حتى يمكنهم الاســـتفادة مـــن الفرص التـــي وفّرها

القانون، ولكنه وضع معايير قانونية وفنية؛ منها: شرط ملكية المواطنين لنسبة ٥١٪ من حصص الملكية في الشركات التي يحقّ لها الاستفادة من مزايا القانون، ونظراً لأنّ القانون يرتبط بقطاع النفط والغاز فمن الطبيعي أنّ تستفيد الولايات النيجيرية التي تتمتع بوفرة نفطية من مزايا القانون وفرصه المختلفة.

الولايات الإسلامية والمسيحية في نيجيريا:

بلغ عدد سكان نيجيريا في يوليو ٢٠١٣م نحو ١٧٤,٥ مليون نسمة، يشكّل المسلمون منهم ٥٠٪، والديانة المسيحية ٤٠٪، ونسبة الـ١٠٪ المتبقية معتقدات وتقاليد داخلية.

ويبلغ عدد ولايات نيجيريا ٣٦ ولاية، تقع ١٩ ولايةً منها في شمال نيجيريا، ويقيم أغلبية مسلمي نيجيريا في الإقليم الشمالي المتكوّن من ١٩ ولاية، ويشكّل المسلمون فيه ما يزيد عن ٨٠٪ من السكان.

ولا يقتصر وجود المسلمين فقط على الولايات الشمالية، حيث توجد ولايات جنوبية بها أغلبية مسلمة، مثل لاجوس التي يشكّل المسلمون فيها نسبة ٦٥٪ من السكان، وأجون ٦٥٪، وأشون ٧٠٪، وأويو ٧٠٪ (ملاسا، ٢٠١٠م)[1].

المناطق ذات المزايا النسبية النفطية:

يضمّ حوض دلتا النيجر الواقع في إقليم جنوب نيجيريا (ذي الأقلية المسلمة) تسع ولايات رئيسة، ويستحوذ على النسبة الأكبر من احتياطي نيجيريا من النفط، ويساهم بالنسبة الأكبر من الإنتاج والصادرات، حيث يضمّ الولايات التسع المنتجة للنفط والغاز في نيجيريا، Abia، Akwa Ibom، Bayelsa، Cross River، Delta، Edo، Imo، Ondo and Rivers، ومن المؤكد أنّ نسبة كبيرة من المزايا والفرص التي وفرها قانون المكوّن المحلّي – السابق الإشارة اليها – سوف تستفيد منها هذه الولايات، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة بإعداد استراتيجية تأسيس تجمّعات صناعية للصناعات المغذية Nigerian Oil and Gas Industrial Park Strategy- NOGIPS، تستهدف تأسيس تجمّعات صناعية في هذه الولايات فقط، وذلك بهدف تمكين القطاعات الإنتاجية الوطنية من التوريد لشركات النفط، ولم يدرج البرنامج أي ولاية أخرى، ومن ثمّ فإنّ الاستفادة الكبرى وفرص الاستثمار والعمل سوف تعود للمستثمرين والمواطنين في هذه الولايات فقط، وما يؤكد ذلك انخفاض معدل البطالة فيها بشكلٍ كبيرٍ عن نظيره في الولايات الشمالية ذات الأغلبية المسلمة.

ويُذكر في هذا الصدد: أنّ أغلبية الموظفين في شركات النفط الأجنبية التي تسيطر على حقول النفط وأماكن الثروات في نيجيريا من المسيحيين (ملاسا، ٢٠١٠م)، وعليه: فإنّ الاستفادة المباشرة وغير المباشرة للمسلمين من الثروات النفطية بشكلٍ عامٍّ تعدّ استفادة محدودة.

خاتمة:

اتخذت الحكومة النيجيرية بعض الخطوات لتفعيل الاستفادة من قانون المكوّن المحلّي، وذلك من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف توطين الصناعات المغذية لقطاع النفط والغاز، ومن

(١) داوود عمران ملاسا: نيجيريا أكبر دولة إسلامية مستهدفة في إفريقيا، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لشبكة الألوكة الشرعية، ١٨ فبراير ٢٠١٠م.

خلال متابعة أحـــدث التقارير حول الإنجازات الفعلية التي نتجت عن القانون؛ فيتمثل أهمّها في: البدء في تنفيذ العديد من الاســـتثمارات في قطـــاع الصناعـــات الهندســـية المغذية، تشـــمل صناعات: وحدات المعالجة والتخزين، والأنابيـــب، والســـفن البحريـــة، والمعـــدات البحريـــة، ويقدّر حجم الاســـتثمارات في هذه القطاعات الصناعية نحو ١,١٥٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن توفّر فـــرص عمل لنحو ١٠٥ ألف عامل نيجيري، أي بمعدل ١٠٩٥٢ فرصة عمـــل لكلّ مليـــار دولار اســـتثمارات في هذه الصناعات.

كما تتدفق على نيجيريا استثمارات أجنبية فـــي تصنيع قطع غيار المعدات اللازمة لقطاع النفط والغـــاز، بنحو ٥٠٠ مليـــون دولار حتى نوفمبـــر ٢٠١٣م، كما بلغت موارد صندوق دعم المكوّن المحلّي فـــي نوفمبر ٢٠١٣م نحو ٣٥٠ مليـــون دولار، وقامـــت بعض شـــركات النفط بعمل برامج تمويل لدعـــم مورديها المحليين، مثل برامج شركة توتال وشركة الغاز الطبيعي، ولعل هذه الإنجازات الأوليـــة تعدّ أولى الثمار المتوقعـــة لقانون المكـــوّن المحلّي، والتي من المتوقع أن تعمل على تغيير الهيكل الاقتصادي النيجيري بكامله ■